الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

14 **ربيع ثاني** 1439 –1 **يناير** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

تقنية البنات بالمدينة تستضيف فرع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة صدى الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
https://www.slaati.com/2017/12/31/p957016.html

المدينة المنورة(صدى):
استضافت الكلية التقنية للبنات بالمدينة المنورة فرع هيئة حقوق الإنسان(القسم النسوي) بالمدينة ، من خلال ركن تعريفي تم إعداده وتنفيده من الهيئة ، حيث هدف الى تعريف منسوبات الكلية من موظفات ومتدربات بهيئة حقوق الإنسان وأنشطتها وأعمالها ، ضوابط قبول الشكوى والرد على الأستفسارات.
كما افادت احدى منسوبات الهيئة أن هيئة حقوق الإنسان تهدف الى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ولها استقلال تام بممارسة مهامها ، راز الركن قرابة ١٥٠ من منسوبات الكلية اللاتي تعرفن على ماتقدمه هيئة حقوق الانسان للمجتمع ، كما قدمت عميدة الكلية أ/ فاطمة بولاقي شكرها لمنسوبات الهيئة على مبادرتهن بزيارة الكلية وتعريف المنسوبات بأعمال ومهام الهيئة وطرق التواصل معها .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السعودية: 5 إجراءات لمواجهة مخاطر الأمطار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26419132

يستقبل السعوديون عام 2018 بموجة من التقلبات الجوية، التي تستمر ثلاثة أيام، ومن المتوقع أن تشهد حال التقلبات الجوية الجديدة انخفاضاً في درجات الحرارة تصل إلى الصفر المئوية في المناطق الواقعة في شمال السعودية. (للمزيد)
وبحسب متخصصين في علم المناخ، فإن التغيرات الجوية بدأت فعلياً مساء أمس (الأحد)، ومن المتوقع نشاط للرياح الشمالية الباردة اليوم «الإثنين» وتحديداً في منطقة تبوك شمال غربي السعودية، إضافة إلى منطقة الحدود الشمالية وحائل.
في غضون ذلك، طلبت وزارة الشؤون البلدية والقروية من الأمانات والبلديات اتخاذ خمسة إجراءات للاستعداد والتهيؤ لمواسم الأمطار التي تشهدها مناطق المملكة، وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن الوزارة أكدت على اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر التي قد تنشأ من الحالات المطرية، خصوصاً في ظل عدم اكتمال مشاريع درء مخاطر الأمطار والسيول في معظم مناطق المملكة.
وأوضحت المصادر، أن الإجراءات التي ذكرتها الوزارة في توجيهها أخيراً، تتمثل في سرعة تصريف أي تجمعات مياه باستخدام المعدات والآليات، وردم أي برك أو مستنقعات ناجمة عن الامطار، وأيضا سرعة شفط المستنقعات وتجمعات المياه التي يصعب ردمها، والتعجيل في المعالجة الكيماوية لأي تجمعات مياه لا يمكن ردمها أو شفطها، وأخيراً نظافة المستنقعات التي تمت إزالتها حتى لا تطفو فوقها النفايات الصلبة والطحالب وكذلك منع نمو الحشائش بها.
وشددت الوزارة على العمل لمنع تشكيل هذه التجمعات المائية لبؤر صالحة لتكاثر البعوض، وبذل الجهود وتسخير كل الإمكانات للتخلص منها بالطرق الوقائية الصديقة للبيئة حفاظا على الصحة العامة للسكان وحماية البيئة من التلوث.

•العدل" تغطي جميع المحاكم وكتابات العدل بالتقنية الرقمية الإلكترونية بنسبة 100 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26419039

الرياض - الحياة
أكملت وزارة العدل تغطية جميع دوائرها العدلية بالمنظومة الرقمية التقنية في جميع مناطق المملكة، بعد أن كانت العام الماضي تُشغّل 2 في المئة من دوائرها القضائية بواسطة الأقمار الاصطناعية، وبلغت المحاكم المشغلة للنظام الرقمي الإلكتروني واكتمل ربطها إلكترونياً بمركز المعلومات في الرياض 557 محكمة، كما بلغ عدد كتابات العدل المشغلة إلكترونيا 179 كتابة عدل أولى، و311 كتابة عدل ثانية، لتكتمل المنظومة التقنية بنسبة 100 في المئة.
وأوضحت «العدل» أن اكتمال التغطية الإلكترونية للجهات العدلية يتيح تيسير الخدمات للمستفيدين، وحفظ أوقاتهم، وتسريع إجراءات التقاضي، واختصار إجراءات التوثيق العدلي، وتسهيل وصول المستفيد إلى كل مستنداته ومعاملاته لدى الوزارة، وسرعة تنفيذ الأحكام، وموثوقية البيانات والمعلومات، والعمل على إنهاء المعاملات بكل يسر وسهولة.

وفعّلت «الوزارة» الأنظمة الالكترونية في جميع مرافقها، منها نظام المحاكم الإلكتروني داخل المحاكم بدرجاتها المختلفة، وكتابات العدل الأولى بنظام الثروة العقارية الإلكتروني، ونظام الوكالات الإلكتروني في كتابات العدل الثانية بالمملكة.

في حين، وجّه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أخيراً، بتشكيل لجنة عليا لـ «التحول الرقمي العدلي» في الوزارة، بهدف تحقيق التميّز في الخدمات وتعزيز الكفاءة والفعالية بما يخدم المستفيدين، بهدف إلى تعزيز سرعة الإنجاز والابتكار في أعمال الوزارة والاستخدام التكاملي الفعال لتقنية المعلومات.

فيما تسعى وزارة العدل إلى تحقيق التكامل وتوحيد المعايير للأنظمة والبنية التحتية والإجراءات المعمول بها في الوزارة، وذلك في سبيل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ومبادراتها في برنامج التحول الوطني 2020. يذكر أنّ من أهم المشاريع التقنية التي دشنتها وتعمل عليها وزارة العدل: مشاريع ربط المحاكم الابتدائية بالاستئناف، ومحكمة بلا ورق، وناجز المحاكم، والمحاكمات عن بعد الكترونيا، ومركز ذكاء الأعمال الرقمي، وبوابة ناجز الإلكترونية، ونظام رقمنة الثروة العقاري، ونظام الوكالات الإلكتروني، وخدمة الموثّق الإلكتروني، والربط الإلكتروني بين العدل والجهات الحكومية الأخرى، إضافة إلى الشبكة الإلكترونية للدوائر العدلية، وخدمة السداد الإلكتروني في التنفيذ، والاستعلام الإلكتروني لمتابعة القضايا وغيرها من المشاريع التقنية.

الشركات الحكومية تستحوذ على مشروعات تقنية المعلومات

و"الشورى" يطالب بالمنافسة العادلة

48 % من وظائف وزارة الاتصالات شاغرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1650857

الرياض - عبدالسلام البلوي

كشف التقرير السنوي الأخير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1438، عن وجود أكثر من 48% من نسبة الوظائف المخصصة للوزارة شاغرة وهي 247 من أصل 511 وظيفة في ظل التوجه نحو إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين بما يتفق مع رؤية المملكة 2030 وأهمية استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لشغل تلك الوظائف.

وأوضح التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" أن إجمالي عدد المشروعات الممولة من ميزانية المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية بعد ما يقارب عشر سنوات من تاريخ إطلاق البرنامج بلغ 169 مشروعاً لـ 85 جهة حكومية، وتجاوزت قيمة التمويل 2.756 مليار ريال، ورأت لجنة الاتصالات في مجلس الشورى أن المشروعات وعدد الجهات الحكومية المستفيدة قليلة نسبياً.

وأرجعت ذلك إلى ضعف التواصل بين التعاملات الالكترونية الحكومية والجهات الحكومية إضافة إلى عدم وضوح الإجراءات التي ينبغي ابتاعها للحصول على التمويل، فطالبت اللجنة الوزارة بسرعة التنسيق مع وزارة المالية لتسريع دعم ميزانيات مبادرات الوزارة للتحول الوطني لتتناسب مع الخطط الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني 2020، كما دعتها إلى الاستمرار في شراكاتها الاستراتيجية مع مزودي حلول وتطبيقات الأعمال لتطوير التطبيقات المتوافقة مع منظومة البنية التحتية للتصديق الرقمي، وحث الجهات الحكومية للاستفادة من خدمات التصديق.

وطالبت اتصالات الشورى الوزارة بمتابعة الشركات الحكومية لضمان المنافسة العادلة للشركات الوطنية بقطاع صناعة تقنية المعلومات، وأشارت اللجنة إلى أن تنمية صناعة تقنية المعلومات إحدى المبادرات الرئيسة في برنامج التحول الوطني وتستهدف شركات تقنية المعلومات بجميع شرائحها الكبرى والمتوسطة والصغرى ورودا الأعمال المختصين بهذا الجانب، إلا أنه اتضح للجنة أن الشركات الوطنية في القطاع الخاص تجد تحديات ومنافسة من الشركات الحكومية

والتي استحوذت على المشروعات، مما أدى إلى انخفاض مشاركة القطاع الخاص وعدم الإقبال على الاستثمار في هذا المجال ولم يكن هناك حافز لرواد الأعمال في هذا الجانب.

الضمان الصحي: 12 مليون وثيقة تأمين لموظفي "الخاص" وأسرهم

إلزام صاحب العمل بدفع الأقساط.. وغرامة للمتقاعسين وحرمانه من الاستقدام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/555067

سعد ال منيع - جدة

كشفت إحصائية حديثة لمجلس الضمان الصحي التعاوني أن عدد المؤمن لهم الأجانب في القطاع الخاص 6,9 مليون موظف، بينما بلغ عدد التابعين المؤمن لهم 2,

3 مليون تابع، كما أظهرت إحصائيات أن الموظفين السعوديين في القطاع الخاص المؤمن لهم بوثائق طبية حوالى مليون موظف، أما افراد الأسرة التابعين لهم بلغ 1.6 تابع.. ليكون العدد الإجمالي 12 مليون وثيقة تأمين.

وأوضح المجلس، أن على صاحب العمل التعاقد مع إحدى شركات التأمين المؤهلة لتغطية منسوبيه وأفراد عوائلهم من المقيمين والسعوديين العاملين بالقطاع الخاص، ويتحمل المسؤلية المترتبة عن أي أضرار ناجمة عن إبرام وثائق التأمين الصادرة من جهات غير مرخصة، ويحق للمجلس اتخاذ الإجراءات النظامية عند ثبوت مثل هذه الممارسات، كما يجب على صاحب العمل تسليم الموظف نسخة من وثيقة الضمان الصحي وشرح وإيضاح الوثيقة وحدود التغطية للمستفيدين المشمولين بها.

وبين مجلس الضمان أنه في حالة لم يشترك صاحب العمل أو لم يقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل لديه ممن ينطبق عليه هذا النظام وأفراد أسرته المشمولين معه بوثيقة الضمان، ألزم بدفع جميع الأقساط الواجبة، إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد، مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة حيث إن صاحب العمل ملزم بسداد أقساط وثيقة التأمين عن جميع العاملين لديه وأفراد أسرهم (من ينطبق عليهم النظام).

العدل: استعادة 444 مليار ريال من المماطلين بالسداد

قضاء التنفيذ يتلقى 920 ألف طلب من المتضررين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/554938

أمين رزق

كشفت وزارة العدل، عن استعادة 444 مليار ريال من المماطلين عبر 920 ألف طلب، جرى تقديمها إلى قضاء التنفيذ، على مدار السنوات الثلاث الماضية، مشيرةً إلى أن مشروع محاكم التنفيذ بلا ورق اختصر 70 % من الإجراءات.

وأشارت الوزارة إلى البدء في تقديم 60 خدمة إلكترونية بضغطة زر، فيما نفذت كتابات العدل 8 ملايين عملية توثيقية، في إطار خطة إعادة هندسة الإجراءات، مع تقليص الفترة الزمنية لإنجاز بعض الإجراءات من 60 يومًا إلى يوم واحد فقط. وكشف تقرير حديث للوزارة عن اعتماد النقل الفوري لعقود الملكية بمجرد انتهاء إجراءات البيع، لافتةً إلى إلغاء صكوك غير نظامية بمساحات كبيرة للمحافظة على حقوق المواطنين، وإنهاء 86 قضية مساهمات عقارية متعثرة تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 71 مليون م 2 منذ منتصف عام 1437هـ. وأبرز التقرير إطلاق الوزارة 24 مبادرة للتحول الرقمي؛ من أجل تسريع إنجاز القضايا والمعاملات، مع فتح مجالات عمل جديدة للمرأة في المجال العدلي. وأشار التقرير إلى إطلاق بوابة ناجز الإلكترونية، التي تمنح سجلًا عدليًا للمستفيد يوضح الإجراءات والتعاملات التي تربطه بالوزارة، مشيرًا إلى إطلاق دبلوم المحاماة لسد احتياج السوق من الكوادر القانونية المؤهلة. ولفت التقرير إلى تكريم الأمم المتحدة لوزارة العدل لمبادرتها لإطلاق مشروع محكمة بلا ورق وتجسيدها للتحول الرقمي، وكانت الفترة الأخيرة شهدت شكاوى من المراجعين لتأخر إنجاز المعاملات، والقضايا لقلة الكوادر البشرية.

بدء تطبيق "المقابل المالي "بواقع 400 ريال شهرياً على "الوافدة"

يتم تحصيلها عند صدور رخص العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555131

سعد آل منيع – جدة

تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اعتبارًا من اليوم تطبيق حساب المقابل المالي المطلوب لمنشآت القطاع الخاص وذلك عند صدور رخص العمل من خلال حساب العامل الوافد بمبلغ 13.3 ريال يوميًا و400 ريال شهريًا.

وأعلنت أن قواعد العمل الخاصة بآلية حساب المقابل خلال 2018م تغيرت حيث سيتم دفع 100 ريال عن كل عامل وافد مقابل رخصة العمل لمدة سنة ويتم تطبيق مبدأ السنة المالية على الأرقام الموحدة من بداية تطبيق القرار، ويتم احتساب

عدد الوحدات المستحقة بناء على بيانات عدد العمالة الوافدة ومتوسط عدد السعوديين المدفوع عنهم التأمينات خلال 26 أسبوعًا على مستوى الرقم الموحد بناء على عدد السعوديين المرسل من التأمينات أسبوعيًا.
وبيَّنت الوزارة أن العمالة التي يتم إصدار أو تجديد رخصة عمل لها قبل بدء تطبيق القرار لن يتم محاسبة المنشأة عن المقابل المالي بالطريقة الجديدة عن هذه العمالة وقت إصدار أو تجديد رخصة العمل بل بحلول تاريخ تطبيق القرار الخاص برسوم المقابل المالي الجديدة بدءًا من اليوم 1/1 / 2018 م وسوف يتم إصدار فاتورة عن الفترة الواقعة في سنة 2018 برسوم المستفيدين من إصدار وتجديد رخص العمل قبل تطبيق القرار وتقع فترة من الرخصة الجديدة في عام 2018 وتكون الفاتورة المصدرة عن فترة الرخصة الواقعة في سنة 2018 صالحة للسداد لمدة 3 شهور.
وتقع فترة من الرخصة الجديدة في عام 2018، بإصدار الفاتورة من خلال القنوات المختلفة (بوابة الخدمات الإلكترونية - البريد الإلكتروني - الرسائل القصيرة) مع التأكيد على وجوب سدادها قبل تاريخ 01 - 04 - 2018 وإلا سيتم إيقاف الخدمات عن منشآت الرقم الموحد.
وأضافت الوزارة إنه إذا كانت الرخص مستحقة في أعوام مالية سابقة بعد تاريخ تنفيذ القرار يتم العودة لتاريخ استحقاق الرخصة والتحقق هل المنشأة في تاريخ الاستحقاق لو كانت أصدرت الرخصة كانت ستسدد رسومًا مقابل العمالة الزائدة عن العمالة السعودية أم لا وعليه يتم تحديد قيمة الرسوم المستحقة عن كل عام مالي سابق كما أن رسوم الأعوام السابقة المتأخرة تحسب بناء على سعر المقابل المالي المستحق حاليًا عن العمالة وتعتبر المعاملات الصادرة وغير المسددة والتي تمت قبل 1 / 1/ 2018 وما زالت صالحة للسداد عند إصدار/ تجديد أول رخصة عمل بعد تطبيق القرار، يستطيع العميل تسديدها بشكل طبيعي وفي الفاتورة المجمعه في 15 يناير ستحصل الفروقات، ولو لم يتم تسديدها ستظل الفاتورة قيد السداد لمدة 14 يومًا ومن ثم ستنتهي صلاحية الفاتورة وتتغير الحالة إلى منتهية الصلاحية ولن يحصل عنها أي فروقات في الفاتورة المجمعة المصدرة في 15 يناير.

تسجيل الموظف في "حافز" بعد 3 أشهر من ترك العمل

شركات "تمهير" ليست ملزمةً بتوفير وظائف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555132

أمين رزق

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إمكان تسجيل الموظف الذي ترك عمله، في برنامج حافز بعد 3 أشهر من الاستبعاد من التأمينات الاجتماعية. ولفتت إلى أنه يشترط للتقديم في برنامج حافز، صعوبة البحث عن عمل، إن يتراوح العمر بين 35 إلى 60 عامًا، ويتم الاستفادة من البرنامج لمرة واحدة فقط، وتبلغ مخصصاته 1500 ريال شهريًّا لمدة عام، بينما تبلغ مخصصات حافز البحث عن عمل 2000 ريال في الشهر. وأشارت الوزارة إلى أن الشركات التي تتولى التدريب في برنامج «تمهير» - ليست ملزمةً بتوفير وظيفة للمتدرب، بعد انتهاء فترة التدريب التي تتراوح بين 3 – 6 أشهر، يحصل خلالها على 3000 ريال من صندوق الموارد البشرية، ويختص برنامج تمهير بتدريب خريجي البكالوريوس والماجستير والدكتوراة الذين لم يحصلوا على عمل خلال الأشهر الستة الأخيرة، وأشارت الوزارة إلى أن دعم المعلمين والمعلمات، يبلغ 5 سنوات فقط، بينما يستغرق التحقق من الآيبان لصرف المستحقات فترة تتراوح بين 30 - 45 يومًا.

مؤسسات مشهورة طبقت "الضريبة المضافة" قبل حلول وقتها

"شوري" منتقداً "التجارة": كيف تكافحون التستر قبل تحديد المشكلة ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602403

حازم المطيري (الرياض) @almoteri75

طالب عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس عبدالرحمن الراشد، من خلال دراسة توصية سيتم إطلاقها في الجلسة القادمة، وزارة التجارة والاستثمار، بوضع استراتيجية كاملة واضحة المعالم لمكافحة التستر، بهدف رصد حجم الظاهرة وطرق وآليات الحد منها ومعالجتها. وانتقد الراشد الوزارة متسائلا: «كيف لها أن تكافح الظاهرة، وهي لم تحدد حجم المشكلة أصلا؟». وقال: يجب معرفة حجم المشكلة وطرق تقليصها، وإعطاء تقارير سنوية من ناحية المعالجة وأعداد المقبوض عليهم، مشيرا إلى أن «ظاهرة التستر» تحرم شباب المملكة من الجنسين فرص العمل الحر.

وأوضح أن الجميع ملزمون اليوم بإصدار فواتير لتطبيق الضريبة، وذلك بحد ذاته سيقف سدا منيعا تجاه ضخ الأموال القذرة في السوق المحلية، ويحارب التستر، خصوصاً أن الكثير من المؤسسات تتستر وتعمل من خلال عمالة وافدة ليست على كفالة مالكها الأصلي.

وأضاف: «لا أحد يستطيع أن يرفع الأسعار بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة اليوم (الإثنين) وذلك بسبب ارتباط جميع عمليات البيع والشراء لجميع المؤسسات بالفواتير موضحة القيمة المضافة والنهائية عليها».

وأكد أنه من السهل تطبيق أنظمة الضريبة على متاجر التجزئة والمطاعم والمؤسسات الأخرى، ولكن هناك شركات قد يتعثر فيها تطبيق الضريبة، وذلك بسبب تغيير أنظمة الفوترة والإيرادات فيها.

وعن ضبط الفرق الرقابية في «وزارة التجارة والاستثمار وهيئة الزكاة والدخل»، مؤسسات تجارية مشهورة طبقت رسوم الضريبة المضافة قبل حلول وقتها وإيقاع العقوبات عليها، قال «الخطأ وارد ونلتمس لهم العذر، ونرجو حسن النية في ذلك»، مضيفا «يجب أن لا نعمم ذلك الخطأ على الجميع»، ومؤكدا أن اللجان والأجهزة الرقابية كفيلة بكشف ومعاقبة المتلاعبين.

وتعليقا على عدم استخدام بعض المؤسسات والشركات التي تنطبق عليها الضريبة للفواتير، بين الراشد أن الفاتورة إجبارية، لافتا إلى أن عشرات الآلاف من الشركات والمؤسسات سجلت على موقع هيئة الزكاة والدخل.

مقدّما التوصية: المادة 77 تهدد الأمان الوظيفي

"الشورى" يصوّت على وقف الفصل غير المشروع.. الأسبوع القادم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602404

مريم الصغير (الرياض) @Maryam9902

أخيرا وبعد طول انتظار.. يصوت مجلس الشورى الأسبوع القادم، على توصية تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمسارعة في معالجة حالات الفصل غير المشروع في القطاع الخاص، التي ترتبت على تطبيق المادة 77 من نظام العمل، وهي التوصية التي تقدم بها عضوان من المجلس، وقررت لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس الأخذ بمضمونها مع النص على مطالبة الوزارة بمراجعة اللائحة التنفيذية لنظام العمل، لسد الثغرات الموجودة فيها، وبما يحول دون الفصل غير المشروع.

وأوضح مقدما التوصية، في المذكرة المرفقة بتوصيتهما، عددا من المسوغات من بينها ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من تهديد الأمان الوظيفي للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، بما يتعارض مع النظام الأساسي للحكم، الذي تنص المادة 28 منه على «تيسّر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل». وأكدا أن ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من إنهاء خدمات عدد من الموظفين السعوديين العاملين في القطاع الخاص بشكل تعسفي، يؤدي إلى الخشية من ارتفاع نسبة البطالة، والتوسع في تطبيق المادة من قبل بعض المنشآت يُخشى معه تضرر نسيج الطبقة الوسطى، التي تعتبر صمام الأمان للمجتمعات وما يرتبط بذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية وسلوكية.

ويأتي هذا التحرك عطفا على ما حملته أخبار صحفية، من إنهاء خدمات بعض السعوديين، الذي لم يقتصر على العاملين في منشآت صغيرة ومتوسطة، بل طال بعض العاملين في مؤسسات كبرى تجني عوائد طائلة. إضافة إلى الخشية من تزايد معدلات بطالة السعوديين، وسيطرة العاملين غير السعوديين، بما يخالف الهدف الأساس لبرنامج نطاقات، الذي أقرته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

يذكر أنه يدخل إلى سوق العمل سنويا 400 ألف مواطن شاب من الجنسين، وترتب على تطبيق المادة 77 العديد من السلبيات، التي ستؤدي إلى العزوف عن العمل في القطاع الخاص، وهو ما يتعارض كليا مع برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030، وكلاهما يهدف إلى خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة في القطاع الخاص، بهدف ترشيد التوظيف الحكومي، وتخفيف الأعباء على جهازه.

السجناء والموقوفون لا يحق لهم الاستفادة من حساب المواطن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=325401&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي 01-01-2018 AM 1:23
لا يحق للسجناء والموقوفين أو من يقيم إقامة دائمة في أي من المراكز الإيوائية الحكومية أو غير الحكومية المدعومة من الدولة، الانتفاع من برنامج حساب المواطن، وذلك وفقا لما نصت المادة السابعة من لوائح وأنظمة ضوابط الدعم المقدم خلال حساب المواطن.
ولفتت المادة السابعة إلى أنه يجوز لمن تتوافر فيه المتطلبات الواردة في المادة الخامسة من أفراد أسر السجناء والموقوفين، أن يتقدم بطلب مستقل، خلال إنشاء حساب إلكتروني باسمه وإنهاء إجراءات التسجيل.
المادة السادسة
نصت المادة السادسة على أنه يجب أن يكون المستفيد أو المستفيد الأساسي مقيما إقامة دائمة داخل المملكة، خلال فترة الاستفادة من البرنامج، مشيرة إلى أنه سيتم خصم جزء من الاستحقاق الفعلي بحسب عدد الأيام التي يقضيها المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة، في حال تجاوزت التسعين يوما -سواء كانت متفرقة أم متصلة- خلال الـ 12 شهرا التي تسبق دورة تقييم الأهلية والاستحقاق التي تجريها الوزارة.
ويكون مقدار الخصم عن كل يوم إضافي يقضيه المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة، في حال تجاوز عدد الأيام التسعين يوما، مبنيا على مقدار ما خصص له من دعم يومي في الاستحقاق الفعلي.

أمين عام "حماية المستهلك" يكشف المتغيرات الجديدة مع بدء تطبيق "القيمة المضافة" ويطالب بالادخار

القحطاني لـ"سبق": المستهلكون "قوة اقتصادية ضاربة" لكنهم لا يجيدون مقاطعة التجار "الجشعين".. ونصف مخابز الرياض لا تلتزم بوزن الخبز

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
https://sabq.org/FXmMPq

شقران الرشيدي - الرياض 4 4128,682
- أسواقنا تعاني من "مافيا" تستنزف المليارات في "الكهربائيات" و"الدفايات" وقطع الغيار و"الكفرات" المغشوشة
- عقود "السايبر" شائكة ومعقدة ووقع في فخها الكثير من المتضررين نتيجة الجهل وسندافع عن حقوقهم ضد البنوك.

- الإحصاءات الرسمية أثبتت أن 30% من الغذاء في مجتمعنا يهدر وقيمة الفاقد منه تقدر بـ50 مليار ريال سنوياً.
- لا خيار أمام المستهلكين سوى تغيير بعض السلوكيات لتقليل المصروفات وترشيد الإنفاق.
- المنتجات "السامة" تنتشر في أسواقنا وتُسبب السرطانات وتلف الأعصاب ولا يوجد "قانون" يسحبها ويعوض لمستهلكين.
- الغرف التجارية تماطل في "صرف" مستحقات الجمعية المقدرة بملايين الريالات برغم صدور أمر قضائي بالتنفيذ.
- الغش والتقليد أحد أهم التحديات وتأثيرها سلبي على الاقتصاد الوطني وإضعاف الصناعات الوطنية والاستثمار الداخلي.
- هذه حقيقة تقاضي أعضاء "الجمعية" في المحاكم ودفع مليون وربع لرئيسها السابق ليتنازل عن رئاستها.
- ليس لنا علاقة برفع الأسعار وإغلاق المتاجر لكننا نستقبل الشكاوى ونعالجها ونثقف المستهلكين.
- التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية لدى السعوديين شرطَ الضمان الآمن.
- جمعيات حماية المستهلك في أمريكا وأوروبا "تواجه" جشع التجار بالمليارات و"جمعيتنا" إعانتها من "المالية".

أجرى الحوار/ شقران الرشيدي - تصوير/ وليد الملفي : يقول أمين عام جمعية حماية المستهلك، الدكتور عبدالرحمن القحطاني: "إن الضريبة المضافة والمتغيرات الاقتصادية الجديدة ستعزز ثقافة الادخار لدى المستهلكين".

وأكد في حواره مع "سبق"، أن الهدر الغذائي السنوي لدينا يلامس الـ ٥٠ مليار ريال، و30% من الغذاء في المملكة يهدر؛ مطالباً المستهلك بتقليل المصروفات للتكيف مع الظروف الجديدة.

وقال: "المستهلكون يمكن أن يكونوا قوة ضاربة تجاه أي تلاعب من قِبَل التجار؛ لكن ذلك فقط عندما يتكاتفون؛ فالمقاطعة الاقتصادية مع الأسف تأخذ وهجاً رائعاً في البداية؛ لكن سرعان ما تخبو وتتلاشى خلال الأسابيع الأولى؛ نتيجة "قِصَر نفس المستهلك".

وأوضح أن دور الجمعية ليس إغلاق المتاجر؛ بل التوعية واستقبال الشكاوى، وأن في السوق المحلي "مافيا"، وجريمة منظمة لعمليات الغش والتقليد التجاري للأجهزة الكهربائية والدفايات وقطع غيار السيارات و"كفراتها"، مع وجود منتجات تحتوي على مواد كيميائية سامة تؤدي لحدوث السرطانات والاضطرابات الهرمونية وتلف الأعصاب، وتؤثر على الخصوبة ونمو الدماغ والحساسية، وفرط الحركة، وتشتت الانتباه؛ لكنها لا تسحب لعدم وجود نظام قانوني.

كما بيّن أن التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية خلال السنوات القليلة القادمة لدى المستهلك السعودي؛ شرط أن يكون آمناً وموثوقاً.

ويتناول الحوار عدداً من المحاور المهمة؛ فإلى التفاصيل.

** مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة غداً، كيف يمكن للمستهلك التعايش مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة؟

مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمتغيرات الاقتصادية الجديدة فلا خيار سوى تغيير بعض السلوكيات والممارسات وتقليل المصروفات؛ ومن أهمها: ترشيد الاستهلاك بشكل عام؛ بما في ذلك الترشيد في استهلاك الكهرباء، والمياه، والغذاء، والكماليات الأخرى؛ وهو ما يساعد على خفض المصروفات بشكل ملموس. ولعلني أشير إلى أن وزارة البيئة والمياه والزراعة في تصريح إعلامي سابق، قالت: إن 30% من الغذاء في المملكة يهدر؛ في حين أن قيمة الفاقد والهدر الغذائي لدينا يقدر بـ 49.883 مليار ريال سنوياً. وبلا شك فإن ثقافة الادخار والعمل على ذلك؛ يُعَد أمراً ضرورياً خلال هذه الفترة؛ حتى وإن كان ذلك يشوبه بعض التحدي والصعوبة.

** يتوقع قيام بعض التجار وأصحاب المحلات باستغلال المتغيرات الجديدة والقيام برفع الأسعار.. ما هو دور الجمعية في حماية المستهلك في الحد من ذلك؟

البعض يعتقد أن الجمعية تمتلك صلاحية إغلاق المتاجر في حال وجود مخالفة، أو إيقاع الغرامات وضبط المخالفات، وهذا ليس من اختصاص الجمعية؛ وهو ما يحدث في كل دول العالم. ويتمثل دور الجمعية في الإبلاغ عن المخالفات للقطاع المعنيّ ومتابعتها؛ لكن للجمعية أدوار أخرى بالغة الأهمية؛ كالتوعية، واستقبال الشكاوى، ومعالجتها مع القطاعات ذات العلاقة، والتنسيق مع القطاعات لاقتراح الأنظمة واللوائح، وتمثيل المستهلك في القطاعات ذات العلاقة، وإجراء الدراسات والأبحاث.

** توجد في السوق المحلي ممارسات، وعمليات غش، وتقليد تجاري لكثير من المنتجات تتسبب في خسارة المستهلك مالياً؛ كالتوصيلات الكهربائية، وقطع غيار السيارات والإطارات وغيرها.. وقد تُعرّض حياته للخطر؛ فكيف يمكن مكافحتها؟

تمثّل مشكلة الغش والتقليد أحد أهم التحديات التي تواجه المستهلك في السعودية؛ نظراً لانتشارها بشكل ملحوظ في السوق السعودي، وهي ذات أثر سلبي على الاقتصاد الوطني؛ حيث تشير بعض التقديرات المتحفظة إلى أنه يستنزف ما يربو

على 16 مليار ريال سنوياً، وقد يؤدي لإضعاف منافسة الصناعات الوطنية، والإحجام عن الاستثمار داخل المملكة، واحتمالية علاقته بالجريمة المنظمة. وفي اعتقادي أن هناك "مافيا" تدير هذه السوق في المملكة خصوصاً في ظل انتشارها بشكل واضح وفي العديد من المنتجات. ولقد أجرت هيئة المواصفات والمقاييس دراسة عام 2013 شملت 1200 عينة من المنتجات، ووجدت أن 50% منها مغشوشة أو مقلدة أو مخالفة خاصة التوصيلات الكهربائية والدفايات. وتكفي هذه الدراسة لمعرفة مستوى خطورة الوضع في المملكة.

كما يطال الغش الأجهزة الكهربائية، والكماليات، وقطع غيار السيارات، و"الكفرات"، والملابس، وألعاب الأطفال، ومستحضرات التجميل وغيرها. ومما يزيد المشكلة أن العقوبات ضعيفة للغاية أمام غش وتقليد منتجات كقطع غيار السيارات مثل الفحمات أو إطارات السيارات أو أجهزة كهربائية على سبيل المثال، والتي يفترض التعامل معها كجرائم جنائية وليس مجرد حالة غش أو تقليد؛ كون ذلك قد يؤدي لحوادث أو حرائق ووفيات وإعاقات وتلف في الممتلكات.

وقد وضعت الجمعية خارطة طريق أسمتها 15×15 لمواجهة الغش والتقليد في المملكة، تمثل 15 فجوة وثغرة تؤدي لانتشار تلك المنتجات، يمكن معالجتها من خلال 15 استراتيجية. كما تقوم الجمعية بإجراء بعض الدراسات وفق مواردها حول ممارسات الغش والتقليد؛ ومن ذلك دراسة مدى مطابقة أوزان الخبز للوزن النظامي لعينة من مخابز مدينة الرياض؛ حيث وصلت نسبة المخابز غير الموافقة للوزن النظامي 52% من إجمالي المخابز التي تمت تغطيتها بالدراسة. وتستقبل الجمعية الشكاوى المتعلقة بالغش، والتقليد أو ارتفاع الأسعار غير المبرر، وتنسق مباشرة مع وزارة التجارة من خلال ضابط الاتصال معها.

** ما هو الحل أمام هذه الممارسات الإجرامية؟ وهل يوجد نظام قانوني متكامل لاستدعاء المنتجات في السوق السعودي أسوة ببعض الدول الغربية التي تسحب ملايين المنتجات المغشوشة سنوياً؟

لا يوجد لدينا هذا النظام؛ برغم أن أنظمة الإبلاغ واستدعاء وسحب المنتجات تُمثّل أحد أهم الاستراتيجيات لمواجهة المنتجات المغشوشة والمقلدة أو غير المطابقة للمواصفات، ويوجد في العديد من الدول الأوربية والغربية أنظمة شاملة ومتكاملة لمتابعة تلك المنتجات في حال دخولها للأسواق. وعلى سبيل المثال فالاتحاد الأوروبي يمتلك نظام الإبلاغ السريع عن المنتجات الخطرة، وقد بلغ عدد البلاغات عن المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة 2044 بلاغاً عام 2017، يشمل ملايين القطع من المنتجات، كان منها 26% لألعاب أطفال، و 18% للمركبات والدراجات، و 31% لمنتجات أخرى كمنتجات وكريمات التجميل والاكسسوارات.. وفي المقابل تشير الإحصائيات لدى مفوضية سلامة المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحبها لما يقارب 46 مليون قطعة من منتجات الأطفال عام 2007م؛ منها 30 مليون لعبة، و 15 مليون قطعة أخرى من منتجات الأطفال.. ومنذ 2004 وحتى 2007 تقريباً استدعت تلك المفوضية أكثر من 150 مليون قطعة تحتوي على الرصاص من اكسسوارات الأطفال "مجوهرات".

وللمعلومية فإن العديد من تلك المنتجات تُسحب نتيجة احتوائها على نِسَب عالية من مواد كيميائية سامة غير مسموح باستخدامها، أو احتوائها على نِسَب أعلى من الحد المسموح به؛ ومن تلك المواد ما قد يؤدي لحدوث السرطانات والاضطرابات الهرمونية وتلف الأعصاب ويؤثر على الخصوبة ونمو الدماغ والحساسية وفرط الحركة وتشتت الانتباه. وفي المقابل، لا نكاد نسمع عن سحب مثل تلك المنتجات في السوق السعودي؛ وهو ما يستدعي من القطاعات الحكومية بذل مزيد من الاهتمام بمثل هذه الأنظمة ودعمها بالموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة.

** ماذا عن التسوق الإلكتروني لشراء المنتجات عبر المواقع الإلكترونية، هل هو توجه المستقبل؟ ومضمون وآمن وسيوفر الأموال فعلاً؟

في وجهة نظري أن التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية خلال السنوات القليلة القادمة لدى المستهلك السعودي، وهو توجّه عالمي أثبت نجاحه، ويمثل خياراً سهلاً للتسوق والوصول لمنتجات متعددة وأسعار مناسبة؛ لكن شريطة أن يكون من المواقع الموثوقة.

** فيما يتعلق بقضية العقود ذات الفائدة المتغيرة والتي منها عقود "السايبر"، كيف يمكن حماية المقترضين من فوائد البنوك؟

عقود "السايبر" من العقود البنكية الشائكة التي وقع في فخها الكثير من المتضررين؛ نتيجة خلل كبير لدى البنوك؛ لعدم قيامهم بتوفير الشرح الشامل والكافي لمثل هذه النوعية من العقود، التي تُعَد من المنتجات الجديدة في السوق السعودي؛ مما أسهم في انسياق العديد من العملاء خلف هذه المنتجات دون وعي بما تتضمنه من التزامات ومخاطر. وقد عقدت الجمعية مؤخراً ورشة عمل بهذا، وخرجت بعدة توصيات من أهمها: مطالبة البنوك بالقيام بدورها في تعريف العملاء بمثل هذه العقود بطريقة عادلة ومنطقية وشفافة، وبلا شك فدور مؤسسة النقد العربي السعودي كان قاصراً في التوعية بمثل هذه العقود التي تُعَد منتجات جديدة في السوق السعودي ويشوبها الكثير من المخاطر. كما أن الحلول المطروحة من قِبَلها مؤخراً لمعالجة هذا الملف لم تكن مجدية ومنصفة للمتضررين وغير متوازية مع حجم الغرر الذي أصاب المتضررين.

** هل تعتقد أن المجلس الجديد الذي شُكّل عام 1436هـ بقرار من المشرف على تنظيم الجمعية الدكتور توفيق الربيعة، وزير التجارة آنذاك وزير الصحة حالياً؛ أدى إلى تطوير أداء الجمعية مقارنة بالمرحلة السابقة؟
تم تشكيل هذا المجلس في وضع بالغ الحرج في الجمعية؛ فقد كانت ذات سمعة سلبية للغاية أمام المستهلك وأمام القطاعات الحكومية والقطاعات الأخرى، نتيجة ضعف الأداء والوعود المبالغ فيها، والتي نتج عنها مديونيات ضخمة وعقود بعشرات الملايين؛ وبالتالي فقد كانت المهمة صعبة للغاية أمام المجلس الجديد والأمانة في السعي لتحقيق أثر في المجتمع، وتحسين السمعة وكسب ثقة المستهلك والقطاعات الأخرى، وهو تحدٍّ كبير للغاية يتطلب الكثير من الجهد مقابل موارد مالية وبشرية محدودة للغاية. وكانت استراتيجيات المجلس وأمانة الجمعية تتركز في الشفافية والمصداقية مع المستهلك، واستطاعت أن تقدم برامج توعية نوعية من أهمها البرنامج الشامل لتوعية المستهلك.
** لجمعيات حماية المستهلك الأوروبية والأمريكية هيبة لدى التجار، وحفظ حقوق المستهلكين؛ لماذا لا نجد ذلك في جمعية حماية المستهلك السعودية؟
هذه حقيقة لا خلاف فيها، نعم جمعيات حماية المستهلك في تلك الدول تمتلك قوة وصوتاً وتأثيراً على السياسات والأنظمة في الكثير من القضايا المعنية بحماية المستهلك؛ سواء تجاه التجار أو القطاعات الحكومية. وهذا يعود لعدة عوامل رئيسية؛ من أهمها: وجود دعم ومساندة من المستهلكين أنفسهم لتلك الجمعيات، ولك أن تتخيل وجود ما يربو على 740 ألف مشترك في جمعية "ويتش" البريطانية المعنية بالمستهلك، وهؤلاء يقدمون دعماً مالياً من خلال العضوية، وكذلك دعم لتوجهات ومبادرات الجمعية، ويتطوعون بشكل كبير لتنفيذ برامج تلك الجمعية؛ بما في ذلك الدعم القانوني. وجمعية حماية المستهلك في السعودية لا يتجاوز دخلها السنوي 5 ملايين إعانة سنوية من وزارة المالية؛ بالكاد تغطي رواتب العاملين فيها؛ فكيف يمكن أن تدير برامجها وأنشطتها بمبالغ محدودة؟! هذا عوضاً عن عدم دفع معظم الغرف التجارية مستحقاتها للجمعية؛ في حين أن معظم الجمعيات الغربية تمتلك خبرات طويلة. وليعذرني المستهلك في السعودية بأننا في الجمعية لا نجد مثل هذا النوع من الدعم من المستهلكين، ويكفي أن نرى في فترة من الفترات قيام بعض أعضاء المجلس التنفيذي في الجمعية في مرحلة مضَت بالتقاضي في المحاكم حول مَن يكون الرئيس، ويتم التنازل عن الرئاسة بمبلغ مليون وربع دُفعت من أموال الجمعية.
** كيف يمكن للمستهلك السعودي أن يكون قوة مهمة للوقوف في وجه جشع بعض التجار؟
من وجهة نظري، المستهلكون في السعودية يمكن أن يكونوا قوة ضاربة تجاه أي تلاعب من قِبَل التجار؛ لكن ذلك فقط عندما يتكاتفون. لنأخذ مثالاً يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية، وكيف تأخذ وهجاً رائعاً في البداية؛ لكن سرعان ما يخبو ويتلاشى خلال الأسابيع الأولى؛ نتيجة قِصَر نفس المستهلك السعودي. ولهذا أكرر ما قلته في العديد من التصريحات الإعلامية بأن الجمعية لا يمكنها أن تنهض دون مساندة ودعم من قبل المستهلكين وتطوعهم.
** هل توجد للجمعية مستحقات تقدر بملايين الريالات لدى الغرف التجارية؟ ولماذا لم تستطع أن تحصل عليها حتى الآن برغم صدور أمر قضائي بالتنفيذ؟
القصة بدأت عام 1429هـ عندما صدر أول تنظيم للجمعية وفقاً لقرار مجلس الوزراء؛ حيث تَضَمّن تخصيص نسبة 10% من رسوم تصاديق الوثائق التجارية في الغرف لصالح الجمعية. وامتنعت معظم الغرف الكبيرة عن الالتزام بقرار مجلس الوزراء؛ في حين التزمت بعض الغرف الصغيرة لفترة محدودة ثم توقفت كلياً؛ مما يدل على وجود تكتل واتفاق كامل من جميع الغرف على رفض دفع مستحقاتها للجمعية. ويمثل ذلك أحد أهم العوائق التي أدت إلى محدودية البرامج والأنشطة في الجمعية منذ إنشائها، وعدم قدرتها على التوسع في المناطق الأخرى وضعف أدائها. ولا أخفي قولاً أن تكتل الغرف بهذه الطريقة وعدم التزامها بقرار مجلس الوزراء؛ يُعَد سابقة خطيرة، قد يُفهم منه إلحاق الضرر بالجمعية والمستهلك، ومحاولة عرقلتها عن تحقيقها لأهدافها.
** أخيراً، كيف ترى واقع حماية المستهلك في المملكة ومستقبلها؟
حتى نكون منصفين فوضع حماية المستهلك خلال العشر سنوات الأخيرة أفضل بكثير مما كان سابقاً، وهناك اهتمام واضح وملموس من قِبَل العديد من القطاعات الحكومية، وقبل ذلك الدعم والمساندة من قِبَل القيادة الحكيمة، والتي كان آخرها تشكيلُ غرفة عمليات لتعزيز حماية المستهلك خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.. في المقابل لا تزال الطريق أمام القطاعات الحكومية مليئة بالتحديات والصعوبات الجسام التي تتمثل في ضعف الأنظمة واللوائح المعنية بحماية المستهلك وحقوقه وخصوصاً في العقوبات والتعويض، وضعف الرقابة التي تمثل العمود الفقري لحماية المستهلك، وفي اعتقادي أن أهم خطوة قادمة لتطوير حماية المستهلك؛ هي وضع حماية المستهلك في صلب الأجندة السياسية لدى صناع القرار؛ من خلال تشكيل هيئة مستقلة لحماية المستهلك ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء؛ مما يسهم في تقديم الدعم السياسي واللوجستي والموارد لها، وبدون ذلك فلا أعتقد أنه يمكن تطوير حماية المستهلك بالشكل النوعي الذي يتطلع إليه المواطن في المملكة.

الرجل السعودي 2.0

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4221783

د. سمية السليمان

العالم من حولنا يتغير بشكل متسارع. فالتحولات التي نشهدها في الفترة الأخيرة حماسية، تملؤني تفاؤلا بالمستقبل وثقة في الرغبة الحقيقية بالإصلاح لزيادة رفاهية ومستوى معيشة المجتمع السعودي كافة.

من الجميل الشعور بأننا مجتمع واحد، بهدف واحد نسعى له، ونمشي سوية بخطا متسارعة. ولكن بينما نحن ماضون قدما التفت لوهلة لأجد في الخلف جمعا كبيرا من الرجال السعوديين. لم يتحركوا ولم يستشعروا أن التغيير يشملهم. عندما تتحدث معهم عما يدور في البلد يتمسك بأن كل هذا لا يهمه ولا يعنيه كثيرا لأنه مسيطر على منزله وما زالت قوانينه المعتادة هي سارية المفعول. «حسنا، لك ذلك يا سيد البيت، ولكن لا تنس أنك لست وحدك، وأن من أهلك من يرى التقدم ويرغب المضي قدما».

إن رجولة الرجل مهما ربطناها بالشيء القوي إلا أنها في الواقع هشة. لعلي أشبهها بقشر البيض الذي عندما يكون مكتملا يستمد قوته الإنشائية من اكتمال شكله. فالبيضة تتحمل وزنا يفوق وزنها بأضعاف عندما نحملها قبل أن تنكسر، إلا في حال كان هناك شعر أو كسر صغير في القشرة. هل تحدث تغييرات المجتمع شقوقا في رجولة الرجل؟ هل كون المرأة تستطيع الاعتماد على نفسها أكثر فأكثر يشكل مصدر تهديد واهتزاز لكيانه؟

إن تغير مكانة المرأة في المجتمع من تعليم وعمل وتمكينها اقتصاديا وقريبا القيادة، كلها أمور تغير ديناميكية العلاقات بين الرجل والمرأة في داخل المنزل. فبينما ظروف وإمكانات المرأة تتغير لا يمكن بأن يبقى الرجل على ما هو عليه ويتوقع أن تستمر الأمور كما كانت. وبالرجل والمرأة لا أقصد بالضرورة الزوج والزوجة بل أيضا العلاقات بين الآباء وبناتهم والأخ وأخته.

أما على صعيد الزواج، فعلى الرجل السعودي أن يدرك أن المرأة السعودية لديها اختيارات لا يشكل هو إلا واحدا منها. المرأة التي تخير بين أن تكمل دراستها وأن تتزوج تعلم أن الدراسة وفق خطة واضحة ومرسومة ونجاحها في هذا المسار يعتمد على جهدها المبذول بينما الزواج من الرجل السعودي (بالإصدار القديم 1.0) حرج وفيه نوع من المخاطرة، والدليل على ذلك نسب الطلاق من ناحية، والكم الهائل من المشاكل الزوجية التي تستحوذ على حديث المجالس لمن لم يطلق بعد. لذلك، إن أردنا أن نوفق بين رأسين بالحلال فإن الجهد المبذول في إنجاح الزواج يجب أن يكون من الطرفين وهنا يأتي الإصدار الجديد (2.0).

إن استقرار المجتمع يأتي باستقرار الأسرة، لذلك كان من المهم التطرق لما قد يساعد في الوصول لذلك. إن اعتماد المرأة على نفسها لا يلغي دور الرجل، بل إن العلاقة التكاملية تزداد قوة ونجاحا عندما يكون الطرفان ذا قوة. إن كانت المرأة تمضي قدما وترتقي بدورها تجاه المجتمع، فحتما على الرجال أن يفعلوا كذلك. نحتاج إصدارا جديدا متفوقا على ما سبقه، وبه مزايا إضافية أكثر تقدما وتوافقا مع الوضع الحالي.

مثل أي تحديث، هناك عدد من الناس يسارع في تبنيه، وهؤلاء هم الأوائل (early adopters). في إصدار أي تحديث، قد نقلق من عدم الاستقرار وبعض المشاكل التي تظهر مع الاستخدام، ولكن يتم تعديلها في النسخ المتتالية (2.0.1 مثلا). ما أعرفه هو أن الإصدار الجديد أكثر استقرارا وتوافقا.

إن النسخة (2.0) قد تم إطلاقها فهل سوف تحدث؟

بطل العجب (البطالة)

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555058

سعيد محمد بن زقر

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء تقرير سوق العمل للنصف الثاني لعام 2017 مستعينة في بياناتها التقديرية بمسح القوى العاملة (الهيئة العامة للإحصاء) وصندوق تنمية الموارد البشرية (حافز) ووزارة الخدمة المدنية (جدارة/ ساعد) ومركز المعلومات الوطني.. سأشارككم بقراءات لما ورد لعلي أضع النقاط فوق الحروف:

* النقطة الأولى: أن معدل بطالة السعوديين (15 سنة فأكثر) للربع الثاني 2017 بلغت 12.7% لإجمالي المتعطلين من الجنسين البالغ (1.075.933) منهم 7.4% ذكور أي (216.352) و33.1 % إناث أي (859.581).

* النقطة الثانية: يبين التوزيع النسبي للفئة العمرية للسعوديين من (15 سنة فأكثر) حسب الجنس وخبرة العمل السابق أن نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل 88.4%، منهم 79% ذكور بينما 96.2% إناث. ومن هذه الأرقام يتضح أن ملف البطالة مرتبط بملف عمل المرأة والنجاح في الأول يتطلب النجاح بالثاني.

* النقطة الأخيرة: ستبلور الصورة لتوضح موضوع البطالة من حيث أنها للسعوديين بالفئة العمرية (15 سنة فأكثر) حسب النوع فإن فئة (15-19) بلغت 61.8% أي ما يعادل أكثر من ستمائة ألف عاطل والفئة الثانية من سن (20-24) بلغت 41.1% مما يعني أن الغالبية العظمى من العاطلين الباحثين عن عمل هم (600) ألف عاطل ولكن سبب تعطلهم التعليم والنقص بالتدريب المهني والحرفي. فالفئة العمرية (15-19) لم تعمل في السابق وينقصها الكثير من أساسيات أداء أي وظيفة بالقطاع الخاص. إذن علينا دراسة أسباب تركهم مقاعد الدراسة والخروج عن المسار التعليمي والمهني والفني.وأسارع باقتراح تكوين برامج تعينهم على تجاوز التحدي الذي دفعهم لقطع مسارهم التعليمي والمهني والفني. ومن الخيارات دعم مادي شهري يحفظ كرامة العاطل حتى يتم تدريبه على حرفة أو مهنة او باستئناف مساره التعليمي على أن لا تزيد عن عامين

وأختم بما اعتبرهم عاطلين فعليًا وهم الفئة العمرية (20-24) وعددها (400) ألف مع العلم أن الإناث أكثر من ثلاثمائة ألف. تضاف بطالة الفئة العمرية (30 إلى سن التقاعد) وتبلغ (200) ألف من الجنسين. فإذا أخذنا في الحسبان أن 88% من هذه الفئة لم تعمل قط فإن العجب سيَبطُل لحد الاختفاء. فمسؤولو التوظيف يفضلون دائمًا أصحاب الخبرات على غيرهم، مما يجعل الحل في برنامج يدعم توفير وظائف حقيقية بالقطاع الثالث بأجر فوق خط الفقر للحفاظ على كرامة هذه الفئة التي ستؤدي خدمة يحتاجها المجتمع، وسترفع الطلب الكلي مما سيؤثر إيجابًا في الناتج القومي وتنويع إيرادات الدولة فضلاً عن إكسابهم مهارات وثقافات وخبرات تسهل دمجهم مستقبلاً بالقطاع الخاص. وذات البرنامج يصلح للفئة الأولى خاصة إذا اعتبرنا أن ما سيدفع لها بمثابة مقابل للتعليم والتطوير. وأستند علمياً على حقيقتين، الأولى أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للبطالة المزمنة دائمًا أعلى من كلفة برنامج الضمان الوظيفي. والثانية أن مسؤولي التوظيف يعلمون حقيقة أنه كلما طالت مدة (العطل) كلما استعصى توظيف العاطل.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26419088

المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م

http://www.al-madina.com/article/555054